نحو فهم منهجي لمحددات اعتماد الإقراض

محمد يحيى السعيدي

أستاذ محاضر، رئيس مركز دراسات الشفافية
(طور التأسيس) ــ اليمن.

ملخّص

لقد حرصت الدول الصناعية الغربية المانحة ومنظماتها المالية، في رسالتها الإنسانية، على مكافحة الفقر في العالم، ومنح قروضها ومساعداتها المالية للدول الأكثر فقراً ومجاعة. وبناء على ذلك، تمّ تقسيم اقتصاديات دول العالم إلى ثلاث مجموعات، والمجموعة المستهدفة هي البلدان منخفضة الدخل (LIC)، أو البلدان الأشد فقراً التي يقل دخل الفرد فيها عن ٧٥٥ دولاراً أمريكياً.

لكن من خلال الإحصائيات والأرقام التي تصدرها هذه المنظمات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يتضح أن معظم القروض تتجه نحو المجموعات الأخرى، وهى بلدان متوسطة الدخل (LMC)، وبلدان مرتفعة الدخل (UMC)، بينما مازالت البلدان الأشد فقراً تعاني شحّة الأموال والمساعدات الأجنبية.

لهذا ستحاول الدراسة تفنيد الفكرة القائلة بأن القروض التي تمنحها الدول الصناعية الغربية ومنظماتها المالية للدول النامية، تخضع بشكل مباشر لاعتبارات اقتصادية، ووجهة النظر الأساسية في هذه الدراسة تنحصر في أمرين هما :

١ ـ ليس هناك أدنى درجة من الترابط والعلاقة بين المؤشرات الاقتصادية المتدهورة لدولة ما وأحقيّة استحقاقها للقروض.

٢ ـ إن توقيت القروض التي يمنحها المانحون الغربيون لدول العالم الثالث توحي بأنها لا تعكس في الغالب حاجة المتلقي الاقتصادية، بقدر ما تلتزم هذه الدول المتلقّية مصالح السياسة الخارجية للدول الصناعية الغربية المانحة.

مقدمة

تقدّم الدول الصناعية الغربية المانحة، من خلال منظماتها المالية الدولية، وعلى الأخص صندوق النقد والبنك الدوليان، الدعم المالي إلى البلدان الأعضاء، وبعبارة أدق، إلى الدول النامية الأشد فقراً ـ المجموعة المستهدفة ـ طبقاً لمجموعة من السياسات وأدوات الإقراض. ومعظم أشكال القروض والتمويل المقدَّمة مشروطة بأن يعتمد البلد المتلقي سياسات لتصحيح المشكلات الأساسية التي أنشأت الحاجة إلى هذا الدعم المالي. وركّزت الدول المانحة، من خلال منظماتها المالية، على سياسة مكافحة الفقر أو التخفيف من حدة الفقر في البلدان النامية التي تتميز بضعف اقتصادياتها وتدني مستوى المعيشة فيها، ومنحت لها الأولوية المطلقة في قروضها ومساعداتها المادية، وحددت أهدافها المعلنة في القضاء على الفقر بمزيد من القروض والمساعدات وإلغاء الديون.

ولكن كثر الحديث وبصوت عالٍ، خاصة في التقارير الرسمية الدولية السنوية الصادرة عن تلك المنظمات المالية الدولية، أن القروض والمساعدات الممنوحة للدول النامية تكون وفقاً لاعتبارات اقتصادية بحتة. وتمّ تقسيم بلدان العالم إلى ثلاث مجموعات، المجموعة **الأولى** المستهدفة هي بلدان منخفضة الدخل، أو كما تسمى الدول الأشد فقراً، وذلك وفقاً

لنصيب الفرد من الدخل القومي، مع إعطاء بعض المزايا مثل انخفاض سعر الفائدة، وارتفاع متوسط فترة السماح، وارتفاع فترة السداد.

من هنا فإن القول بأن القروض والمساعدات المالية تذهب في الأساس إلى مجموعة البلدان الأشد فقراً، لا يعبّر عن بواطن الأمور على نحو دقيق. فواقع الحال، والإحصائيات والأرقام التي أبرزتها هذه التقارير الدولية نفسها، تشهد بأن هناك بلدان ثرية تتمتع بدخل قومي كبير، ومعدل نصيب الفرد منه مرتفع، وتسمى مجموعة الدول متوسطة الدخل ومرتفعة الدخل، وأنها قد حصلت على نصيب الأسد من تلك القروض والمساعدات المالية التي تمنحها هذه الدول والمنظمات المانحة نفسها، التي قامت بإعداد هذه التقارير. لذا وجد الباحث نفسه في حيرة من أمره وقلق صحي جلب وراءه صدمة الإفاقة واليقظة، إذ تدّعي هذه الدول المانحة بأن سياستها موجّهة إلى الدول الأكثر فقراً ذات الحاجة الاقتصادية، ولكن، عملياً، تذهب القروض إلى الدول الأكثر رخاء وتقدماً التي تأخذ دائماً الصبغة السياسية. علاوة على ذلك، تم استبدال الإقراض الميسّر بالإقراض التجاري غير الميسّر، مما أدى إلى ارتفاع في تكلفة الإقتراض من خلال ارتفاع متوسط سعر الفائدة من ٢,٨ بالمئة عام ١٩٧٠ إلى ٣,٩ بالمئة عام ١٩٨٣ بالنسبة إلى الدول منخفضة الدخل، وارتفع من ٦,٢ بالمئة إلى ١٠,٢ بالمئة للدول متوسطة الدخل، بالإضافة إلى انخفاض متوسط فترة السماح، وتقلص فترة السداد بشكل عام لجميع الدول النامية[١].

لهذا تستند هذه الدراسة إلى فرضيتين رئيسيتين، **الأولى**، أن التدفقات المالية أو القروض للدول المقرِضة لا تراعي الحاجة الاقتصادية للدولة المقترضة. و**الثانية**، أن توقيت معظم هذه القروض وعمليات إلغاء الديون وإعادة جدولتها كان متأثراً بعوامل سياسية بحتة بعيداً عن الاعتبارات الاقتصادية.

علاوة على ذلك، إن هذه الدراسة ستحفّزنا على نزع الغموض عن مشكلة المديونية، وأن نفكر ملياً فيما نتعرض له، دون أن ندري، من استغلال بشع عند منحنا القروض. ولكن الأهم من ذلك أنها ستقدم لنا إجابات واقعية وصورة صادقة ومريرة في الآن نفسه، عن المبررات الحقيقية لمنح القروض، وخفاياها وأبعادها المتعددة. تأسيساً على طبيعة موضوع الدراسة، استخدم الباحث خليطاً من المناهج، كالمنهج التاريخي، والمنهج المقارن، والمنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك لضرورة استخدامها جميعاً في الدراسة، حتى يستطيع الباحث أن يتلافى القدر الأكبر من النقص، ويستفيد من مزايا المناهج المختلفة المستخدمة.

من هنا ستتناول هذه الدراسة في عرضها محورين رئيسيين، المحور **الأول** سيُخضع الفرضية الأولى للاختبار والتحليل، وهي إبراز بعض المؤشرات الاقتصادية للدول المستفيدة، التي تأخذها في الاعتبار الدول الصناعية الغربية المانحة ومنظماتها الدولية عند منح القروض. ثم

(١) البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٥** (واشنطن، دي. سي: البنك، ١٩٨٥)، ومنير حمرانة، «أثر المديونية الخارجية على التنمية في البلاد العربية،» ورقة قدمت إلى: **ندوة المديونية الخارجية للدول العربية التي عقدها منتدى الفكر العربي بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عمّان** (عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٧)، ص ١٩٧ ـ ٢٣١.

ننتقل إلى المحور **الثاني** الذي يختبر الفرضية الثانية، من خلال تحليل وتقييم توقيت معظم هذه القروض الممنوحة للدول النامية، وبالأخص لدول الشرق الأوسط، التي هي بمثابة منطقة ساخنة سياسياً واقتصادياً، والتي ستساهم بشكل كبير في تفسير توقيت معظم قروض المانحين الغربيين.

وفي الأخير تم وضع الخاتمة التي تحوي نتائج الدراسة، واحتوى بين ثناياه خمسة جداول تحليلية.

أولاً: علاقة المؤشرات الاقتصادية بمنح القروض

تعتبر المؤشرات الاقتصادية هي الأهم في تقييم اقتصاد أي دولة، وهي تتمثل في الأغلب في معدل النمو الاقتصادي والناتج القومي الإجمالي، ونصيب الفرد من هذا الدخل[٢]، وحجم المديونية الخارجية، ومعدلات الفقر والبطالة والمرض والأمية والجريمة، وهذا يقدم إطاراً متسقاً لتحليل الحالة الاقتصادية لدولة ما. والسمة البارزة للمديونية الخارجية لمعظم الدول النامية، أنها في ارتفاع مستمر، وموازنتها أيضاً في حالة عجز مستمر، مما أدى إلى ظهور مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية حادة، فارتفعت معدلات البطالة والفقر والجوع والمرض والتخلف والأمية، وتدهورت الحالة المعيشية للمواطنين، وتضخمت الحاجة إلى المديونية الخارجية. وكلما كانت هذه المؤشرات متدنية كان الوضع الاقتصادي للدولة متدهوراً وبحاجة إلى الدعم المالي والمساعدات الخارجية. وبعبارة أدق، إن الرأي العلمي السائد والمعلن والمقبول أن المعونات الخارجية تضع في اعتبارها في المرتبة الأولى الحاجة الاقتصادية للدولة، وتمنح بحسب تدهور الوضع الاقتصادي والمالي للدولة المقترضة.

وبالتالي يفترض أن يكون الوضع الاقتصادي المتدهور للدولة هو العنصر الأساس والحاسم في منحها للقروض. ولكن ما يحصل على أرض الواقع، وعملياً، يختلف تماماً عمّا هو معلن في التقارير الرسمية للدول الصناعية الغربية المانحة ومنظماتها المالية، التي تتحدث عن رسالتها الإنسانية في تخفيض أعداد الفقراء على مستوى العالم وتركيز مساعداتها وتوجيهها نحو البلدان والقطاعات والسكان المستهدفين الأشد فقراً. فما يُخطط ويُعدّ له في البيت الأبيض الأمريكي، ودوائر الحكم الغربي والصهيوني مختلف تماماً، فالقروض والمعونات المالية تعتبر مصطلحاً مزدوج المعايير، درجت عليها الإدارة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون منذ عشرات السنين، وهي بحد ذاتها تجسيد لمفاهيم أعمق، فهذه المعونات تمثّل في السياسة الأمريكية أدوات ابتزاز وضغوطات وسيطرة ووصاية على إرادة الشعوب النامية.

فالقروض وإعادة جدولتها وإلغاؤها تخضع بشكل واضح لاعتبارات غير اقتصادية، بل هي سياسية بحتة ظاهرة للعيان. فالفقر والمجاعة والمرض والبطالة تنخر شعوب دول أفريقيا، والدول الصناعية الغنية المانحة ترمي الحبوب والمواد الغذائية في عرض البحر حفاظاً على أسعارها العالمية، أو كما قرر الرئيس كارتر في عام ١٩٧٧، «وضع مساحات شاسعة من

(٢) نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي هو الدخل القومي الإجمالي مقسوماً على عدد السكان.

الأراضي الأمريكية خارج العملية الإنتاجية حفاظاً على أسعار الحبوب في الأسواق الدولية»[٣]. علاوة على تمويلها لحروبها، واحتلالها للعراق وأفغانستان لأطماع استراتيجية اقتصادية وعسكرية، بأكثر من إثنين تريليون دولار أمريكي، ومنح دول أخرى قروضاً ببلايين الدولارات الأمريكية لشراء الأسلحة والعتاد الحربي، مثل إسرائيل ودول الشرق الأوسط وغيرها. إذاً، الأمر لا يخلو من أنها لعبة سياسية استراتيجية، تستخدمها الدول الصناعية الغربية الغنية المانحة للضغط على دول العالم الثالث لتحقيق مصالحها الاستراتيجية.

الجدول الرقم (١)
نماذج من دول نامية لها مديونية خارجية عالية بالرغم من ارتفاع المؤشرات الاقتصادية فيها (مجموعة دول متوسطة ومرتفعة الدخل) (عام ٢٠٠٥)

بليون دولار أمريكي

الدولة	عدد السكان (مليون)	الناتج المحلي الإجمالي بليون دولار	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (بالدولار)	المديونية الخارجية ٢٠٠٦ بليون دولار(*)
البرازيل	١٨٦,٨	٧٩٦,١	٤,٢٦١,٧٨	١٩٤
الأرجنتين	٣٨,٧	١٨٣,٢	٤,٧٣٣,٨٥	١٢٢
المكسيك	١٠٤,٣	٧٦٨,٤	٧,٣٦٧,٢١	١٦٠,٧
ماليزيا	٢٥,٧	١٣٠,٣	٥,٠٧٠,٠٠	٥٢,٥
تايلند	٦٣	١٧٦,٦	٢,٨٠٣,١٧	٥٥,٢

(*) البيانات مستمدة من موقع البنك الدولي في الإنترنت: . <http://www.jedh.org/jedh_dbase.html>

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨: محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٨).

الجدول الرقم (٢)
نماذج من دول نامية لها مديونية خارجية منخفضة بالرغم من تدهور المؤشرات الاقتصادية فيها (المجموعة المستهدفة ـ دول منخفضة الدخل) (عام ٢٠٠٥)

بليون دولار أمريكي

الدولة	عدد السكان (مليون)	الناتج المحلي الإجمالي بليون دولار	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (بالدولار)	المديونية الخارجية ٢٠٠٦ بليون دولار(*)
أوغندا	٢٨,٩	٨,٧	٣٠١	١,٢
زامبيا	١١,٥	٧,٣	٦٣٥	٢,٣

يتبـــع

(٣) **المجلة**، العدد ٢٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠)، ص ١٣.

تابــع

كينيا	٣٥,٦	١٨,٧	٥٢٥	٦,٥
سيراليون	٥,٦	١,٢	٢١٤	١,٤
مالي	١١,٦	٥,٣	٤٥٧	١,٤

(*) البيانات مستمدة من موقع البنك الدولي في الإنترنت: <http://www.jedh.org/jedh_dbase.html>.

المصدر: المصدر نفسه.

وفقاً لهذا التحليل النوعي في الجدولين السابقين، يبادر إلى الأذهان سؤال هام هو إذا كانت الدول الصناعية الغربية المانحة، وبالأخص صندوق النقد والبنك الدوليان، جادّة في مهاجمتها الفقر والمجاعة، كما هو معلن وبصوت عالٍ منذ أكثر من نصف قرن مضى، فلماذا يتم تقديم بلايين الدولارات الأمريكية إلى دول قد صنفتها هي نفسها بلداناً ثرية ومرتفعة الدخل، وهي نفسها تقدم المساعدات والمنح المالية إلى دول العالم الفقير؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل موضحة في الجدولين السابقين، اللذان يشيران إلى أن معظم القروض والمساعدات المالية العالمية التي تأتي من الغرب موجّهة في الأساس إلى مجموعات غير مستهدفة[٤]، تتميز باقتصاد متين وبناتج قومي كبير، ومعدل نصيب الفرد من الناتج أكثر من ٢٩٩٦ دولار أمريكي، ورفاهية معيشية، وبنية أساسية متطورة، ومديونيتها الخارجية الآن عالية جداً تتجاوز مئات بلايين الدولارات الأمريكية، ومازال السخاء الغربي لها مستمراً وفقاً للرغبات السياسية الغربية.

بينما الدول النامية الفقيرة، على النقيض تماماً، وعلى وجه الخصوص الدول الأفريقية الأشد فقراً ـ المجموعة المستهدفة ـ التي لا يتجاوز نصيب الفرد من ناتجها القومي الإجمالي أكثر من ١٥٠ دولاراً أمريكياً، واقتصادها ضعيف وتعاني مشاكل حادة مثل الفقر والمجاعة والبطالة والأمراض وانعدام البنية الأساسية والاضطرابات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، هذه الدول تحصل على معونات وقروض خارجية لا تتناسب مع فقرها وحاجتها الاقتصادية. والمثير للدهشة، أن مديونيتها الخارجية لا تتجاوز عدة بلايين من الدولارات الأمريكية منذ عقود من الزمن. والمفارقة العجيبة أن قارة أفريقيا، بدولها مجتمعة، التي تعتبر من أفقر مناطق العالم، لم تحصل على مديونية خارجية لدولة واحدة مثل البرازيل أو المكسيك، وهذا يتناقض تماماً مع ما هو معلن، مما يدل على أن هذه القروض تمنح لاعتبارات أخرى غير اقتصادية. علاوة على ذلك، إن عمليات إلغاء الديون تعتمد إلى حد كبير على اعتبارات سياسية بحتة، ناهيك عن ضعف فاعليتها كما هو موضح في المحور الثاني.

(٤) يقسم البنك الدولي اقتصاديات دول العالم إلى ثلاث مجموعات حسب نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي إلى دول منخفضة الدخل (LIC) من ٧٥٥ دولار وأقل، دول متوسطة الدخل (LMC) من ٧٥٦ إلى ٢٩٩٥ دولار، دول مرتفعة الدخل (UMC) من ٢٩٩٦ دولار وأكثر.

الجدول الرقم (٣)
التوزيع الإقليمي لإقراض البنك الدولي لعام ٢٠٠٠
البالغ ١٥,٣ بليون دولار أمريكي

المنطقة	النسبة المئوية	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (٢٠٠٠)
أفريقيا	١٤	٤٨٠
جنوب آسيا	١٤	٤٦٠
شرق آسيا والمحيط الهادي	٢٠	١,٠٦٠
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٦	٢,٠٤٠
أوروبا وآسيا الوسطى	٢٠	٢,٠١٠
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٢٦	٣,٦٨٠
الإجمالي	١٠٠	

المصدر : World Bank, *The World Bank Annual Report 2000* (New York: The Bank, 2000), p. 7.

وفقاً للتقرير السنوي للبنك الدولي لعام ٢٠٠٠، كما هو موضح في الجدول الرقم (٣)، يتضح أن أفقر دول العالم في أفريقيا لم تحصل على قروض كافية لتخفيض الفقراء فيها (١٤ بالمئة من إقراض البنك الدولي لعام ٢٠٠٠). فقد ذهب النصيب الأكبر من تلك القروض إلى مناطق أخرى في العالم (دول مرتفعة الدخل) حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفع، وبالرغم من ذلك فإن المستفيدين الأساسيين من هذه القروض ليست البلدان النامية الأكثر فقراً، وإنما البلدان الصناعية الغربية المانحة التي تغزو البلدان النامية بسياساتها الإصلاحية، والمعدات، وسلع الاستهلاك الصناعية والغذائية، أي بعبارة أخرى تقوم الدول الصناعية الغربية باستعادة الدولارات وتدويرها.

وإحدى هذه الدول الغنية المستفيدة من هذه القروض هي تركيا (التي تبلغ مديونيتها الخارجية أكثر من ١٥٣,٢ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤)، وهي أكبر مقترض من البنك الدولي لعام ٢٠٠٠ بمبلغ ١,٨ بليون دولار أمريكي، من أجل القيام بإصلاحات هيكلية واجتماعية رئيسية. وتأتي الصين ثاني أكبر بلد مقترض من البنك الدولي بمبلغ ١,٧ بليون دولار أمريكي للقيام ببعض الاحتياجات في قطاعي البنية الأساسية والتنمية الريفية[٥]، وتعتبر هاتان الدولتان من الدول القوية الغنية التي تقوم بتقديم المعونات والمساعدات المالية إلى الدول الفقيرة، وكذلك الهند التي تعتبر أكبر مقترض من البنك الدولي لعام ٢٠٠٧، التي حصلت على ٣,٨ مليار دولار أمريكي[٦]. بالرغم من أن الدول الأفريقية تعاني فقراً ومجاعة مخيفة، وفوضى اقتصادية، وتخلفاً في الصحة والتعليم، وتدهوراً في المعيشة، وضعفاً في البنية الأساسية، ومشاكل سياسية واجتماعية وأخلاقية، وانتشاراً خطيراً لفيروس نقص المناعة البشرية الإيدز،

(٥) World Bank, *The World Bank Annual Report 2007* (New York: World Bank, 2007), p. 9.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٠.

كل هذه تعتبر مؤشرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأخلاقية متدنية جداً، تستدعي أخذها في الاعتبار عند منح القروض، وتُمنح لها الأولوية المطلقة إذا كان الهدف الحقيقي هو القضاء على الفقر وليس القضاء على الفقراء.

الجدول الرقم (٤)

بعض المؤشرات الاقتصادية لعينة من الدول العربية ٢٠٠٥

الدولة	عدد السكان (مليون)	الناتج القومي المحلي بليون دولار	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)	المديونية الخارجية ٢٠٠٦ بليون دولار(*)
الأردن	٥,٥	١٢,٧	٢٣٢٣	٨
تونس	١٠,١	٢٨,٧	٢٨٦٠	١٨,٤
الجزائر	٣٢,٩	١٠٢,٣	٣١١٢	٥,٥
سورية	١٨,٩	٢٦,٣	١٣٨٢	٦,٥
مصر	٧٢,٨	٨٩,٤	١٢٠٧	٢٩,٣
لبنان	٤	٢١,٩	٦١٣٥	٢٣,٩
اليمن	٢١,١	١٥,١	٧١٨	٥,٥
المغرب	٣٠,٥	٥١,٦	١٧١١	١٨,٤

(*) البيانات مستمدة من موقع البنك الدولي في الإنترنت: <http://www.jedh.org/jedh_dbase.html>.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المصدر نفسه، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٨.

يشير الجدول الرقم (٤)، أن المؤشرات الاقتصادية المتدهورة كانت لصالح دول مثل اليمن، التي يقل نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي عن ألف دولار أمريكي أكثر من غيرها، ولكن لم تحصل على قروض تتناسب مع حاجتها الاقتصادية وفقرها، بل حصلت دول عربية أخرى مثل مصر ولبنان والجزائر على قروض أكبر، بالرغم من أنها كانت في وضع أفضل نسبياً من باقي الدول، من خلال المؤشرات الاقتصادية المتمثلة في ارتفاع الناتج القومي الإجمالي ونصيب الفرد منه، مما يدل على أن منح القروض لهذه المنطقة الاستراتيجية الهامة جغرافياً وسياسياً واقتصادياً، يتم لاعتبارات غير اقتصادية وفقاً لرؤية ومصلحة الدول الغربية المانحة.

ثانياً: توقيت اعتماد القروض

يعتبر الشرق الأوسط والشمال الأفريقي، ومعظمها دول إسلامية وعربية، من المناطق الأكثر سخونة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً في العالم، التي تتلقى المعونات الأجنبية منذ عقود من الزمن. والملاحظ، أن هذه القروض تُمنح لاعتبارات سياسية في الدرجة الأولى وليس للاعتبارات الاقتصادية كما هو معلن؛ فعلى مستوى الدول النامية الإسلامية، أشارت التقارير الدولية إلى نمو حجم الديون في **تركيا** خلال الأشهر الثلاث الأخيرة من عام ٢٠٠٤ من ١٤٨,٢ مليار دولار أمريكي في نهاية حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ إلى ١٥٣,٢ مليار دولار أمريكي في ٣١

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ويأتي ذلك متزامناً مع موافقة الاتحاد الأوروبي على بدء مفاوضات انضمام تركيا، وما يحتويه من مطالب سياسية على تركيا تلبيتها وتنفيذها، مثل الاعتراف بحكومة القبارصة اليونانيين في جزيرة قبرص، وأمور سياسية واقتصادية وعسكرية أخرى[٧]، كما صرّح ديك موريس المعلّق السياسي الأمريكي لشبكة «فوكس نيوز» الأمريكية قائلاً: «ستعطينا تركيا الدعم الذي سنحتاجه في العمليات العسكرية المنتظرة ضد العراق، لأن صندوق النقد الدولي اشترى تركيا، وسدد المبلغ مقدماً»[٨].

أما **باكستان**، فقد استطاعت نتيجة مواقفها السياسية، الحصول على الرضا والسخاء الغربي من خلال إلغاء العقوبات الاقتصادية والسياسية، ومنح قروض جديدة وإلغاء وإعادة جدولة الديون. فمع دخول الحرب الأمريكية في أفغانستان أسبوعها الرابع، واستخدام القواعد الجوية الباكستانية في الإغارة على الأراضي الأفغانية، كانت أولى الخطوات التشجيعية الأمريكية مقابل قبول باكستان التعاون مع الولايات المتحدة وفتح أراضيها أمام القوات الأمريكية، هي قرار رفع العقوبات المفروضة على باكستان والهند، التي فرضتها الولايات المتحدة على البلدين عقب إجرائهما تجارب نووية عام ١٩٩٨؛ ففي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أعلن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش إلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلدين لأنها «لم تعد في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية». وترتبط هذه العقوبات بالحد من مبيعات الأسلحة والمساعدات الاقتصادية والمالية، وقد لقي القرار الأمريكي رفع العقوبات المفروضة على باكستان ترحيباً كبيراً من قبل المسؤولين الباكستانيين. وبعد مضي نحو خمسة أيام فقط على قرار رفع العقوبات، ولتخفيف المعارضة الواسعة لقرار الرئيس مشرف من قبل الشارع الباكستاني، أعلن البيت الأبيض في ٢٨/٩/٢٠٠١ أن الرئيس جورج بوش منح باكستان مساعدة قيمتها ٥٠ مليون دولار لدعم الميزانية الباكستانية، ثم رُفعت فيما بعد إلى ١٠٠ مليون دولار.

وقالت مصادر أمريكية إن هذا المبلغ ليس سوى مبادرة أولية وبداية لسلسلة مساعدات سوف تقدمها الولايات المتحدة إلى باكستان، بالإضافة إلى تسهيلات ومساعدات أخرى من قبل المؤسسات المالية الدولية أو من الدول الحليفة للغرب، وهو ما أكّده مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الاقتصاد والزراعة ألان لارسون الذي قال إن هذه المبادرة الأولى ستليها مبادرات أخرى أكبر، وإن واشنطن ستدعم طلب باكستان مساعدات مالية من صندوق النقد الدولي، وكذلك مطالبتها تخفيف ديونها الخارجية، حيث أعلنت الولايات المتحدة موافقتها على إعادة جدولة نحو ٣٧٩ مليون دولار من الديون الباكستانية الخارجية.

وأضاف لارسون أن السوق الأمريكية ستفتح أبوابها للمنتجات النسيجية الباكستانية، وقال: «إننا نكن إعجاباً كبيراً لإدارة الشأن الاقتصادي في باكستان، وإننا معجبون أيضاً برد الحكومة الباكستانية على اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر»، وأضاف أن «الولايات المتحدة تأمل أن تكون شريكاً لباكستان على المدى الطويل». ومع تصاعد المعارضة الشعبية لحكومة الرئيس

(٧) <http://www.arabic.cnn.com>.

(٨) <http://www.turkey.com>.

مشرف، واستمرار الولايات المتحدة في غاراتها على أفغانستان دون تحقيق نتائج كبيرة على الأرض، أعلنت الولايات المتحدة أنها تدرس تقديم مساعدات مالية لباكستان بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، وتقديم مساعدات غير مباشرة مثل تسهيلات مالية وإعادة جدولة الديون الباكستانية الخارجية التي تزيد عن ٤٠ مليار دولار أمريكي، وخدماتها السنوية التي تزيد أيضاً عن ٥٫٥ مليارات دولار أمريكي من قبل المؤسسات المالية الدولية، وخاصة صندوق النقد والبنك الدوليين، كما تشمل هذه المساعدات إلغاء بعض الديون كتلك التي بادرت اليابان إلى اتخاذها، مع الإشارة هنا إلى أن هذه القضايا جميعها تتم بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، القطب العالمي الأكبر دون منافس.

كما أعلن البنك الدولي في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١ موافقته على تقديم قرض إلى باكستان بقيمة ٣٠٠ مليون دولار لمساعدتها في تنفيذ خطة لخصخصة وإعادة هيكلة قطاعها المصرفي، وكان القرض مدرجاً في اتفاقية إقراض مع باكستان قبل هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر على نيويورك وواشنطن، إلا أن البنك كان يضع بعض الاشتراطات لإتمام هذه القرض، لكن الآن وبعد التعاون السياسي والعسكري الذي أبدته باكستان مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب، فإن هذه الاشتراطات قد سقطت ولم يعد لها أي اعتبار يذكر، وهو ما أكده رئيس البنك الدولي جيمس ولفنسون بقوله: «مع مواجهة البلاد حقبة من التحديات الصعبة فإننا الآن مستعدون لمساعدتها في الإبقاء على برنامج الإصلاح في مساره»، فيما أكد شوكت عزيز وزير المالية الباكستاني آنذاك من جانبه لولفنسون التزام بلاده وتقيّدها ببرنامج الإصلاح، ونيتها تسريع خطى تنفيذه. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن البنك الدولي أقرض باكستان ٣٧٤ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠١، التي انتهت في الثلاثين من أيلول/ سبتمبر.

وعلى غرار ما فعله البنك الدولي، سارع صندوق النقد الدولي هو الآخر إلى الإفراج عن اعتماد مالي لباكستان بقيمة ١٣٥ مليون دولار في إطار اتفاق لمنحها اعتمادات إجمالية بقيمة ٥٩٦ مليون دولار أمريكي، وجاء قرار الصندوق الإفراج عن هذه الدفعة، وهي الثالثة، بعد دراسة وضع باكستان الاقتصادي منذ توقيع برنامج المساعدات الذي علّق قبل سنتين تقريباً بسبب عدم تقيّد الحكومة الباكستانية السابقة ببعض المعايير التي حددها الصندوق في الاتفاق. وأوضح الصندوق في بيان أصدره في ٢٦ أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، أنه منح استثناء لباكستان يسمح لها بعدم التقيد بأحد المعايير المحددة في البرنامج، الخاص بسَنّ قانون جديد بشأن ضريبة الدخل، إذ أجاز لها تأخير الموضوع لمدة ستة أسابيع، وقال إدواردو أنينا، المدير العام المساعد لصندوق النقد الدولي: «إن أداء باكستان في إطار البرنامج كان مميزاً، فرغم الظروف المناخية السيئة تحسّن إجمالي الناتج المحلي للفرد، وكان التضخم أقل من المتوقع، وارتفع الاحتياطي النقدي»، وأضاف أن «تطبيق الإصلاحات الهيكلية كان مطابقاً بشكل عام للتوقعات، ومع أن تحصيل الضرائب كان أقل مما هو متوقع فإن عجز الميزانية ظل ضمن الأهداف المحددة، لكنه لفت الانتباه إلى أن السلطات الباكستانية يجب أن تواصل طريق الإصلاحات الاقتصادية التي يشرف عليها الصندوق، الذي كان قد ربط الإفراج عن القرض السابق قبل الهجمات بتحقيق الاقتصاد الباكستاني نمواً اقتصادياً معدله ٤ بالمئة في السنة المالية

التي تنتهي في حزيران/ يونيو. وكانت هناك مخاوف من عدم تحقيق الدخل المذكور مرة أخرى، لكن هذا الربط ألغي الآن. كل هذا السخاء الدولي والغربي والأمريكي على وجه الخصوص، كان نتيجة اعتبارات سياسية وعسكرية بحتة.

اليابان هي الأخرى، واستجابة لتوجهات حليفتها الأمريكية، قررت إعادة جدولة نحو ٥٥٠ مليون دولار من ديون باكستان الخارجية، وقال سيكن سوجيورا، نائب وزير الخارجية الياباني، إن بلاده ستعيد جدولة ٥٥٠ مليون دولار من ديون باكستان الخارجية في إطار دعمها لإسلام آباد في الأزمة الأفغانية الحالية. وأضاف سوجيورا أن «اليابان ترى أن من الأهمية الشديدة دعم باكستان رغم صعوبات مختلفة»، وكان سوجيورا أثناء وجوده في إسلام آباد قد اجتمع مع الرئيس الباكستاني، وسلّمه رسالة من رئيس الوزراء الياباني جونيشيرو كويزومي، أعرب له فيها عن تأييد بلاده لباكستان في التعهد الذي قدمته بمساعدة الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب، كما أعلن أن اليابان ستقرض باكستان ١٠٠ مليار ين ياباني أي نحو ٨١٤ مليون دولار أمريكي تقديراً لمساندة الرئيس برويز مشرف للعمليات العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة وبريطانيا ضد أفغانستان برغم معارضة كثير من الأحزاب الباكستانية(٩).

وأيضاً الدول العربية كانت دائماً مثالاً رائعاً على خضوع قروضها للاعتبارات السياسية، وللضغوط من المانحين الصناعيين الغربيين ومنظماتها المالية الدولية، والسبب الرئيس في ذلك أنها منطقة ساخنة ونفوذ هام وأطماع استراتيجية تتصارع عليها الدول الغربية نفسها، علاوة على وجود الكيان الصهيوني المغتصب، الذي زرعته هذه الدول المانحة المستعمرة، وما زالت ترعاه وتحميه وتدعمه بكافة السبل المتاحة المالية والسياسية والعسكرية. ووفقاً للتقارير الدولية، استوردت الدول العربية بين عامي ١٩٧٨ ـ ١٩٨٨ أسلحة وعتاداً حربياً من الدول الصناعية الغربية المانحة بمبلغ يعادل ١٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، مُوّل نصفه عن طريق القروض الخارجية، أي لا علاقة لها بالاعتبارات الاقتصادية(١٠).

أما قطرياً، **فالأردن** حصل على قروض سخية وإعفاءات نتيجة مواقفه السياسية وليس حاجته الاقتصادية؛ فقد اتخذ موقفاً حيادياً في بداية الأمر في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، ورفض أن يدعم علناً الهجمات التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق، وأدى هذا إلى وقف تام للمعونات إلى الأردن من الولايات المتحدة ومن حلفائها الغربيين، وكذلك من دول الخليج الغنية، والتعليق المؤقت لاتفاقيات صندوق النقد والبنك الدوليين، حينها لم يكن ثلثا أموال حقوق السحب المتاحة من الصندوق قد سحب بعد. ولكن، بعد التحول السريع في موقف الأردن، حيث انتقد الملك حسين سريعاً الرئيس العراقي صدام حسين، وتحدث علناً عن تغيير النظام الحاكم في العراق، واستضعاف قادة المعارضة العراقية. وعقد عدة مؤتمرات للمعارضة، وتعاون كثيراً مع الإدارة الأمريكية والحكومات الغربية الحليفة في كثير من

(٩) <http://www.pakistan.com>.

(١٠) صباح نعوش، «آفاق المستقبل،» **التمويل والتنمية**، السنة ٢٨، العدد ٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩١)، <http://www.aljazeera.net>.

الجوانب آنذاك، وأصبح حليفاً استراتيجياً للغرب؛ في أعقاب ذلك بدأ الغرب يتعامل بسخاء مع الأردن، فوُقّعت سريعاً اتفاقية جديدة بقيمة ٤٤,٤ مليوناً من حقوق السحب الخاصة مع صندوق النقد الدولي في شباط/ فبراير١٩٩٢، ومنح البنك الدولي ٨٠ مليون دولار كقرض تسوية قطاعي لقطاع الطاقة، وأعقب ذلك في أيار/ مايو ١٩٩٤ تسهيلاً ممتداً من صندوق النقد الدولي بقيمة ١٣٠ مليوناً من حقوق السحب الخاصة.

وزاد السخاء الغربي في عام ١٩٩٤، عندما وقّع الأردن رسمياً معاهدة سلام مع إسرائيل، منهياً حالة الحرب التي دامت ٤٦ عاماً مع العدو الصهيوني. ومنذ ذلك الحين، لم يصبح الأردن واحداً من أكبر متلقي المعونة الأمريكية في العالم فحسب، وإنما أصبح أيضاً المتلقي لستة قروض أخرى من البنك الدولي وثلاثة من صندوق النقد الدولي، واستثمارات خليجية ومزايا عديدة. وازدادت وتيرة القروض التي كانت ثمرة اتخاذ الأردن إجراءات وسياسات وفقاً لشروط صندوق النقد الدولي، ونادي باريس، من خلال تنفيذ برامج تصحيحية اقتصادية متتالية من خلال فرض المزيد من الضرائب شملت مختلف القطاعات، ورفع أسعار معظم السلع، خاصة السلع التي تدعمها الحكومة كالقمح والأرز والسكر، وأخيراً فرض ضريبة مبيعات وصلت نسبتها إلى ١٧ بالمئة على معظم البضائع، إضافة إلى إجراءات مشددة لمكافحة الفساد، وتخفيض النفقات الحكومية[١١]. وفي ضوء ما سلف، يتضح أن توقيت معظم قروض الأردن تأثر بشكل واضح بموقف الأردن السياسي في ما يتعلق بشؤون شرق أوسطية، وبمصالح المانحين الاستراتيجية، وليس بعوامل اقتصادية.

أما **سورية** فقد أعلنت روسيا في أيار/ مايو ٢٠٠٥ موافقتها الرسمية على شطب ٧٣ بالمئة من ديون سورية لها، حيث تم الإتفاق على أن تسدد سورية ٣,٥ مليار دولار من أصل ديون خارجية لروسيا قيمتها ١٣,٥ مليار دولار أمريكي، وذلك بسبب محاولات موسكو إحياء نفوذها في الشرق الأوسط، والالتزام بتقديم خدمات مينائية دائمة لسفن الأسطول الروسي في اللاذقية وطرطوس[١٢]. كما يسعى الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش إلى إمرار مشروع «إعلان دولة فلسطينية بحدود مؤقتة، والاتفاق على المبادىء، وتطبيق الحل النهائي خلال الصيف المقبل، وتوطين الفلسطينيين في لبنان» مقابل شطب ٣٠ بالمئة من ديون لبنان[١٣].

كما حدث للأردن، كان موقف دول المغرب العربي الموالي للغرب مشابهاً إلى حد كبير، حيث التحرر السياسي الداخلي علامة لوصول التدفقات النقدية الغربية من خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. **فالجزائر** التي تعاني مديونية عالية تتجاوز ٢٨,٠١٥ مليار دولار أمريكي[١٤]، والتي أحدثت تحرراً سياسياً داخلياً وتميزت بقمع وحشي للإسلاميين الذين حققوا انتصاراً ساحقاً في الانتخابات المحلية، واستخدام نظام الحكم العسكري الجزائري الحرب

(١١) مازن حجازي، «الديون الأردنية،» **المجلة** (٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤)، ص ٢٩.

(١٢) <http://www.bbcarabic.com>.

(١٣) <http://www.al-manar.com>.

(١٤) World Bank, *The World Bank Annual Report 2003* (Washington, DC: World Bank, 2003), p. 232.

على الإرهاب لبناء علاقات أوثق وروابط مع الولايات المتحدة الأمريكية، علاوة أنه في عام ١٩٩٣ قامت الجزائر بعدة إجراءات لإرضاء الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين حيث قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، وفى الوقت نفسه سحبت الجزائر سفيرها من السودان، وهاتان الدولتان كان المسؤولون الأمريكيون يصفونهما بالدول المارقة والمناهضة للغرب وضمن القائمة السوداء الأمريكية. سريعاً في أيار/ مايو ١٩٩٤، كوفئت الجزائر باتفاقية جاهزة للتنفيذ بقيمة ٤٥٧ مليوناً من حقوق السحب من صندوق النقد الدولي، وفي عام ١٩٩٥ تلقّت الجزائر ١٥٠ مليون دولار أمريكي من البنك الدولي كقرض لدعم إعادة التأهيل الاقتصادي، أعقبه في العام نفسه أضخم تسهيل مالي ممتد على الإطلاق من صندوق النقد الدولي في المنطقة بقيمة ١,٢ مليار من حقوق السحب الخاصة، علاوة على ذلك في تشرين الأول/ أكتوبر من عام ٢٠٠٦ شطبت روسيا جميع الديون المستحقة على الجزائر منذ عهد الاتحاد السوفياتي السابق البالغة نحو أربعة مليارات وسبعمئة مليون دولار، مقابل اتفاقية تشتري بموجبها الجزائر حزمة من الخدمات والمواد التصنيعية والحربية الروسية في صفقة قيمتها ٧,٥ مليار دولار[١٥].

أما **تونس والمغرب** فتُعدان نظامي حكم صديق قديم موالٍ للغرب، ولهما علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني، وقد عانتا فترة استعمارية طويلة من الدول الصناعية الغربية أدت إلى تبعية سياسية واقتصادية واجتماعية. ونتيجة لذلك، تُعامل هاتان الدولتان بصورة مفضّلة من جانب الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد والبنك الدوليين. فقد نالت المغرب ما بين ١٩٩٢ ـ ٢٠٠٣ ست اتفاقيات إعادة جدولة الديون، وتلقت خمسة عشر من قروض التسوية الهيكلية، وسبعة تسهيلات قائمة وممتدة من صندوق النقد الدولي، وخلال الفترة نفسها تلقت تونس تسعة قروض للتسوية الهيكلية من البنك الدولي، بالإضافة إلى خمس سنوات من الدعم المالي المستمر من صندوق النقد الدولي، وظلّت المغرب متلقياً كثيفاً للقروض بعد جهودها في دعم الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيين في حرب الخليج عام ١٩٩١، التي كوفئت عليها بسخاء بأكثر من خمسة مليارات من الدولارات الأمريكية في صورة ديون ملغاة من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج الغنية بالنفط، وشطب جزء من الديون المستحقة للمملكة العربية السعودية قيمتها ٢,٧ مليار دولار أمريكي[١٦].

أما ديون **العراق** الخارجية التي تقدر بأكثر من ١٢٦ مليار دولار أمريكي، فهذه الديون، التي اقترضتها الحكومة العراقية السابقة في عهد الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، معظمها لأغراض التسليح وليست لحاجة اقتصادية وتطالب بها الآن حكومات غربية وبنوك تجارية أجنبية، ولكن بعد الاحتلال الأمريكي وبسبب الضغوط السياسية خضعت هذه الديون لمفاوضات لإلغاء نسب منها وإعادة جدولة النسب الباقية، فأعلنت السعودية إعفاء العراق ٨٠ بالمئة من الديون المستحقة عليه وهو ما يساوى أكثر من ١٥ مليار دولار أمريكي[١٧]، وأبدت

(١٥) <http://www.cnn.arabic.com>.
(١٦) إبراهيم الحيمر، «مديونية المغرب،» **المجلة** (٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤)، ص ٣٠.
(١٧) **الشرق الأوسط**، ١٩/ ٤/ ٢٠٠٧.

روسيا استعدادها الدخول في مفاوضات لإعفاء أو إعادة جدولة ديون العراق المستحقة بشرط أن يكون لها نصيب في إعادة إعمار العراق. ولكن إعلان الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش إن عقود إعادة الإعمار لن تذهب إلا إلى الشركات التي ساهمت دولها في الحرب، أثار نقداً واسع النطاق في فرنسا وألمانيا وروسيا[(١٨)].

في **مصر** بدأت أول معونة أمريكية مع وصول الرئيس الأمريكي جون كنيدي إلى البيت الأبيض في الستينيات من القرن السابق، حيث كان يعتقد أنه من الأفضل للولايات المتحدة انتهاج سياسة الوفاق مع مصر بدل سياسة المواجهة والعداء، فقام بإرسال رسالة إلى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، يبلّغه فيها حرصه على الصداقة معه ومع شعب مصر، وأنه قرر منح مصر معونة قدرها أربعين مليون دولار أمريكي سنوياً عربوناً لهذه الصداقة، علماً أن المعونة، كانت عبارة عن فائض المنتجات الزراعية الأمريكية، وقد قبل الرئيس جمال عبد الناصر المعونة وأوصى في حالة قبولها أن لا تدخل في صلب الموازنة العامة للدولة، وأن لا يعتمد عليها كجزء من موارد الدولة. وتم قطع المعونة بعد سنوات قليلة من طرف الرئيس الأمريكي جونسون قبل بدء حرب عام ١٩٦٧، وعادت إلى مصر من جديد عام ١٩٧٦، ضمن برنامج خاص بعد التحوّل في السياسة الرسمية المصرية وما أعقبه من التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد[(١٩)].

كانت مصر أول دولة عربية توقّع معاهدة سلام مع إسرائيل في عام ١٩٧٩، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مصر متلقياً مفضلاً للمعونة الأمريكية، علاوة على موقف مصر الداعم للتحالف الذي قادته الولايات المتحدة عام ١٩٩٠ ضد العراق، فقد عبّأت مصر الموقف والدعم العربي للحرب، وعقدت قمة عربية طارئة لذلك الغرض في عام ١٩٩٠، وأرسلت قوات رمزية للقتال جنباً إلى جنب مع القوات الأمريكية والغربية لتحرير الكويت. وبعد ثلاثة أشهر من انتهاء الحرب في أيار/ مايو ١٩٩١، كوفئت مصر بقرض من صندوق النقد الدولي بقيمة ٢٣٤ مليوناً من حقوق السحب الخاصة، وبقرض تسوية هيكلي من البنك الدولي بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، كذلك تلقّت مصر أكثر من ١٥ مليار دولار من إلغاء الديون للغرب مقابل جهودها ودعمها القوي للحلفاء الغربيين أثناء حرب تحرير الكويت، وهو أعلى مستوى لإلغاء الديون في تاريخ منطقة الشرق الأوسط والشمال الأفريقي. ونتيجة اتهام إسرائيل مصر بالفشل في منع التهريب عبر الحدود مع غزة، تداعى مناصري إسرائيل في الكونغرس الأمريكي، واشترطوا أن يتم منح جزء من المساعدة السنوية التي تقدمها واشنطن لمصر والبالغة ١,٧ مليار دولار أمريكي فقط في حال فرض ضوابط أكثر صرامة [(٢٠)].

والدانمارك، في أواخر شهر شباط/ فبراير من عام ٢٠٠٨، أعلنت تراجعها عن إلغاء ديون **السودان** لأسباب سياسية بعد دعوة الرئيس السوداني عمر البشير الدول الإسلامية إلى مقاطعة

(١٨) <http://www.bbcarabic.com>.

(١٩) عماد سعيد لبد، «المعونات الأمريكية - إسرائيل ومصر والسلطة الوطنية الفلسطينية،» **الرؤية**، العدد ٢٨ (٢٠٠٤)، ومصطفى كمال، «الابتزاز الأمريكي والنكتة الرابعة،» **البيان** (الإمارات)، ٦/ ٣/ ٢٠٠٣.

(٢٠) **المجلة** (١٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٨)، ص ٤٨.

البضائع الدانمركية بسبب إعادة نشر الرسوم الكاريكاتورية، في المجلات الدانمركية والنرويجية، التي تسيء للرسول عليه الصلاة والسلام[21]. كما أعلنت الحكومة اليابانية في آذار/ مارس ٢٠٠٨ أنها تعتزم تخفيف الدين السوداني لحثّ الخرطوم على السعي إلى حل سلمي لنزاع دارفور، وقال مسؤول في وزارة الخارجية اليابانية «ندرس احتمال تخفيف الدين المتعلق بقروضنا إلى السودان من أجل دعم عملية السلام بعد الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب»، كما قال مسؤول آخر في الوزارة نفسها إنه «على السودان أولاً أن يغيّر موقفه في ما يتعلق بدارفور إذا أراد أن تخفف اليابان ديونه»[22].

أما **الكيان الصهيون**، أو ما يسمى بدولة إسرائيل، التي تعتبر المتلقي الأضخم سنوياً للمساعدات الأمريكية المباشرة الاقتصادية والعسكرية منذ عام ١٩٧٦، وهي المتلقي الأضخم في الإجمال منذ الحرب العالمية الثانية لما يربو على ١٤٠ مليار دولار أمريكي بحسب قيمة الدولار في عام ٢٠٠٤. وتشير بعض الدراسات والتقارير أنه على مدى خمسين سنة ماضية قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ١,٦ تريليون دولار أمريكي (١٦٠٠ مليار دولار) مساعدات مالية إلى الدولة الصهيونية، و أن ما تلقته إسرائيل من الولايات المتحدة منذ سنة ١٩٤٨ يوازي ٩٣ بالمئة من قيمة المساعدات الأمريكية الرسمية المرسلة إلى منطقة الشرق الأوسط[23].

الجدول الرقم (٥)

نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية (بالدولار)

الدولة	١٩٩٠	١٩٩٩	٢٠٠٥
إسرائيل	٢٩٤	١٧٩	-
مصر	١٠٤	٣١	١٢,٥
إيران	٢	٣	١,٥٠
إندونيسيا	١٠	٦	١١,٤٠
باكستان	٤١	١٠	١٠,٧٠
البرازيل	١	٢	١
فنزويلا	٤	٢	١,٨٠

المصدر: الأرقام المذكورة أعلاه مأخوذة من عدة تقارير دولية مثل: **تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠ و٢٠٠٧**، و World Bank, *The World Bank Annual Report 2003* (Washington, DC: World Bank, 2003).

ووفقاً للتقاريرالدولية، يعتبر نصيب الفرد الإسرائيلي من المساعدات الإنمائية الرسمية هو الأعلى عالمياً، كما هو موضح في الجدول الرقم (٥)، ونصيب الفرد من المساعدة الأمريكية

(٢١) **الشرق الأوسط**، ٢٩/ ٢/ ٢٠٠٨.

(٢٢) <http://www.elaph.com>.

(٢٣) «مضاعفات المساعدات الأمريكية لإسرائيل وتبعاتها الأمنية والعسكرية والاقتصادية،» **الجيش**، العدد ٢١٢ (شباط/ فبراير ٢٠٠٣)، نقلاً عن موقع الجيش اللبناني في الإنترنت: <http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=1725>.

السنوية لإسرائيل أكثر من ٣٤٠ دولاراً أمريكياً. لا ريب أنه أعلى مبلغ في العالم حين نعلم أن متوسط المساعدة للفرد في العالم ٢٢ دولاراً أمريكياً فقط(٢٤)، بالرغم من أن نصيب الفرد الإسرائيلي من الناتج القومي الإجمالي يبلغ ١٦,٣١٠ دولار أمريكي لعام ١٩٩٩(٢٥)، وهذه القيمة أقل بقليل من مثيلتها في بريطانيا (١٩٥٠٠) وفي إيطاليا (١٨٧٠٠) دولاراً أمريكياً، وهي تزيد عن إسبانيا بألف وخمسمئة دولار أمريكي، وعن إيرلندا بأربعمئة دولار أمريكي، وهذه دول غنية تقدم مساعدات ومنحاً مالية إلى أنحاء العالم ولا تتلقى مساعدات، وإسرائيل لا تُعدّ من الدول الفقيرة التي تستحق المساعدات، وتعتبر من الدول ذات الدخل المرتفع ولكنها تتلقى معونات وقروضاً ومساعدات لاعتبارات سياسية بحتة لا علاقة لها بالجوانب الاقتصادية. وإسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تنال فائدة حتى على المساعدات المالية السنوية التي تخصصها لها واشنطن، لأنها تعطي الحق لإسرائيل بالتصرف بها في الشهر الأول من كل عام وعلى النحو الذي ترغب به(٢٦)، كما يطلب من معظم متلقي المساعدات لأغراض عسكرية معينة أن ينفقوها كلها في الولايات المتحدة، بينما يسمح لإسرائيل بأن تستخدم نحو ٢٥ بالمئة من مخصصاتها لتمويل صناعاتها الدفاعية الخاصة، وهي المتلقي الوحيد الذي لا يتوجب عليه أن يقدم حساباً عن الكيفية التي ينفق فيها المساعدة(٢٧). والأكثر منذ ذلك أنه في عام ١٩٨٤ قرر الكونغرس الأمريكي خفض المساعدات الخارجية لجميع الدول، باستثناء إسرائيل، وقرر اعتبار كل القروض التي تم تقديمها لإسرائيل منحاً لا تُرد.

فإسرائيل الآن تتلقى سنوياً نحو ٣ مليارات دولار أمريكي في صورة مساعدات مباشرة، أي ما يوازي تقريباً خمس ميزانية المساعدات الخارجية لواشنطن، وما يعادل نحو ٥٠٠ دولار أمريكي لكل إسرائيلي في السنة، والمساعدات الأمريكية المباشرة وغير المباشرة لإسرائيل منذ عام ١٩٤٨ كان لها دور بارز وأساسي في تمويل حروبها وعدوانها على الدول العربية، وهي بالتالي شريك لإسرائيل في إرهابها وعدوانها وقتلها للأطفال والشيوخ والنساء العرب على امتداد فترة الصراع العربي الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ إلى الآن. وتؤكد بعض الدراسات أن قيمة المساعدات الأمريكية لإسرائيل خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ٢٠٠٧ وصلت إلى نحو ٩٨ مليار دولار أمريكي، منها نحو ٦٠ بالمئة هي قيمة المساعدات العسكرية و٤٠ بالمئة قيمة المساعدات الاقتصادية، ومن المقدّر أن تصل قيمة المساعدات الأمريكية الحكومية التراكمية لإسرائيل إلى نحو ١٠١ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٠٨. وإذا أضفنا القيمة التراكمية للمساعدات الأمريكية غير المباشرة لإسرائيل خلال الفترة المشار إليها، المقدرة بنحو ٥٠ مليار دولار أمريكي، فإن حجم المساعدات الأمريكية الحكومية المباشرة وغير المباشرة سيصل إلى ١٤٨

(٢٤) روني بيرث، «تقرير عن المساعدات الأمريكية لإسرائيل،» نشر في جريدة **الراية**، ٣/ ٨/ ٢٠٠٧.

(٢٥) World Bank, *The World Bank Annual Report 2003*, p. 232.

(٢٦) «مضاعفات المساعدات الأمريكية لإسرائيل وتبعاتها الأمنية والعسكرية والاقتصادية».

(٢٧) جون ميرزهايمر وستيفن والت، «اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٢٧ (أيار/ مايو ٢٠٠٦)، ص ٢٨.

مليار دولار أميركي في نهاية العام الحالي ٢٠٠٧. ومقارنة بحجم المساعدات الخارجية السنوية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى العديد من دول العالم، فإن إسرائيل تستحوذ على نحو ٢٥ بالمئة من إجمالي تلك المساعدات[٢٨].

لقد موّلت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل في كافة حروبها على العرب، فزادت قيمة المساعدات العسكرية والاقتصادية قبل أي عدوان، وكذلك الحال بعد العدوان لتعويض إسرائيل عن خسائرها الاقتصادية والعسكرية في الوقت ذاته. إن تطور حجم تدفق المعونات الأمريكية الرسمية يرتبط دائماً بتصاعد أحداث الصراع العربي الإسرائيلي، وهي تزداد من حيث القيمة عند تفاقم وتوتر الأوضاع بالنسبة إلى إسرائيل، وإلى تصعيد اعتداءاتها على الدول العربية. والملاحظ، أن نسبة المساعدات العسكرية أخذت في التزايد وبلغت ذروتها في سنة ١٩٧٤، وهي السنة القياسية للمساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل خلال الفترة التي تلت حرب حزيران/ يونيو، التي قام إبّانها الجيش الإسرائيلي باحتلال أراضٍ سورية ومصرية، إضافة إلى احتلاله باقي الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والشريط الحدودي في جنوب لبنان، وذلك بغية تعويضها عن بعض خسارتها في حرب تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣ في الجبهتين المصرية والسورية.

وقد ازدادت المساعدات الأمريكية الحكومية لإسرائيل مع زيادة الاعتماد الأمريكي على دورها السياسي والعسكري في الشرق الأوسط، فوصلت قيمة المساعدات خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ إلى ١٧,٨٠٤ مليار دولار أمريكي منها ٦٦,٣ بالمئة كانت على شكل مساعدات عسكرية، وكان الدعم العسكري في عام ١٩٧٩ قياسياً حيث بلغ ٨٣ بالمئة من إجمالي المساعدات في السنة المذكورة، ويعود سبب هذا الارتفاع في نسبة المساعدات العسكرية إلى المحاولات الأمريكية الحثيثة لتعويض إسرائيل عن انسحابها من شبه جزيرة سيناء المصرية، وإقامة قواعد عسكرية ومطارات إسرائيلية، فضلاً عن رادارات لمراقبة المناطق العربية المحيطة بالدولة الصهيونية بعد اتفاقيات كامب ديفيد، التي وُقّعت بين رئيس مصر السابق أنور السادات ومناحيم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، برعاية الرئيس الأمريكي آنذاك جيمي كارتر[٢٩]. ونتيجة مواجهة إسرائيل لتحديات أمنية جديدة، صادق الكونغرس الأمريكي في ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨ على زيادة نحو ١٧٠ مليون دولار أمريكي على المساعدة التي منحتها الولايات المتحدة إلى إسرائيل في المجال الأمني، لتصبح ٢,٥٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩ مقابل ٢,٣٨ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٨[٣٠].

وقد قدّمت الولايات المتحدة، خلال بداية عقد التسعينيات من القرن المنصرم، مساعدات اقتصادية إضافية لاستيعاب المهاجرين اليهود من دول الاتحاد السوفياتي السابق

(٢٨) نبيل السهلي، «المساعدات الأمريكية «لإسرائيل».. الدور والهدف،» <http://www.aljazeera.net>.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) **الثورة**، ٢٩/٦/٢٠٠٨، ص ٧.

الذين تجاوز مجموعهم منذ عام ١٩٩٠ وحتى بداية عام ٢٠٠٧، مليوني ومئتي ألف يهودي، يشكّلون نحو ٢٢ بالمئة من التجمع اليهودي في فلسطين، ناهيك عن مساعدات عسكرية طارئة تحت حجج سياسية مختلفة، بينما يرزخ قطاع غزة تحت وطأة الحصار الاقتصادي والمالي الغربي منذ أكثر من ثلاث سنوات ماضية، بعد فوز الحزب الإسلامي ـ حركة حماس في الانتخابات النيابية الفلسطينية الأخيرة، محدثاً هذا الحصار فقراً ومجاعة وبطالة، وقد أُحجمت عنها جميع المساعدات المالية والاقتصادية الدولية والعربية استياء من هذا النجاح الانتخابي الإسلامي، بينما يحظى قطاع الضفة الغربية ـ لأسباب سياسية ولمصالح صهيونية وغربية ـ بسخاء غربي وصهيوني ودعم سياسي واقتصادي ومالي، آخرها قرض بمبلغ ١٥٠ مليون دولار أمريكي في شهر آذار/ مارس ٢٠٠٨[٣١].

من تحليلنا وتقييمنا السابق، يمكن أن نستنتج، أن محددات الإقراض لا تعكس في الغالب حاجة المتلقي الاقتصادية بقدر ما تلتزم هذه الدول المتلقية بمصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية كقطب متفرد بزعامة العالم، فالمصالح السياسية للمانح هي المحدد الرئيس للقروض بلا منازع. إن هناك متغيرات سياسية هامة كانت السبب في منح القروض للدول النامية أهمها توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل، وتحسين أوضاع «الديمقراطية»، وتحرير الكويت، وأخيراً الحرب على الإرهاب، كل هذه تعتبر من المحددات الرئيسية لاعتماد القروض وتدفقها بسخاء، بغض النظر عن سجل الدولة المتلقية في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية والفساد وغيرها.

خاتمة

أثبتت هذه الدراسة صحة الفرضيات، وهي كالتالي:

ـ إن التدفقات المالية إلى الدول النامية المقترضة لا تراعي الحاجة الاقتصادية، أو تدهور الوضع الاقتصادي، بل كانت موجهة في الأساس إلى دول غنية مرتفعة الدخل، وفقاً لاعتبارات غير اقتصادية، وهي سياسية في المرتبة الأولى.

ـ إن توقيت معظم هذه القروض وإلغاء الديون وإعادة جدولتها كان متأثراً بعوامل سياسية بحتة، وتعتبر مكافئة لدور المتلقي سياسياً، كما أسلفنا سابقاً. والحاجة الاقتصادية وحدها لا تفسّر حقاً توقيت معظم قروض المانحين الغربيين للبلدان النامية، وتبدو حقيقة أن معظم القروض المقدّمة إلى البلدان النامية موجّهة نحو نظم حاكمة موالية للغرب تُدخل الديمقراطية على الطراز الغربي، وتلتزم مصالح السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، رغم أن هذه القروض كانت مصاحبة لحزمة من الشروط الاقتصادية تحت مسميات الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، حتى تتمكن من السيطرة على مسارات الأداء السياسي والاقتصادي للدول المتلقية للقروض ■

(٣١) موقع قناة الجزيرة الفضائية على الإنترنت: <http://www.aljazeera.net>.